الأمم المتحدة S/2012/507

مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي استجدت خلال الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ويستكمل، اعتبارا من تاريخ صدور تقريري السابق (S/2011/746) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، سجل الأنشطة التي قامت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١).

٢ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٦ فردا من جميع الرتب وبلغ قوام عنصر الشرطة ٦٨ فردا (انظر المرفق).

ثانيا – بعثة المساعي الحميدة

٣ - منذ أواخر كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، عندما عقدت جولة أخرى من المحادثات الرفيعة المستوى في مركز غرينتري إيستات للمؤتمرات بنيويورك، عُقدت اجتماعات ثنائية مكثفة مع كل جانب تركزت على المسائل المتعلقة بالملكية والأراضي والحكم وتقاسم السلطة. وعلى الرغم من القواسم المشتركة الواضحة في المواقف بشأن الملكية، لم يتم التوصل إلى تقارب في وجهات النظر. وفي مجال الحكم وتقاسم السلطة، ظلت هناك خلافات كبيرة بين الجانبين حول مسألة انتخاب السلطة التنفيذية. وفي نهاية آذار/مارس، قدم مسشاري الخاص تقييما للتقدم المحرز في المحادثات واجتمعتُ به في منتصف نيسان/أبريل لمناقشة سبل المضي قدما. وخلُصتُ إلى أنه لم يُحرز من التقدم بشأن القضايا الجوهرية ما يكفي للدعوة إلى عقد مؤتمر متعدد الأطراف، وأبلغتُ الزعيمين بما خلُصتُ إليه. وقد أعرب ديمتريس كريستوفياس ودرويش إروغلو عن استعدادهما لمواصلة السعي إلى إيجاد حل. إلا أنه في ٢٦ نيسان/أبريل، وخلال الزيارة التي قام بها مستشاري الخاص، أوضح الجانب

030712 030712 12-38599 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القبرصي التركي أنه لن يواصل المناقشات المتعلقة بالمسائل الجوهرية ما لم يوجد إطار زمني ملزم يُتوّج بعقد مؤتمر متعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، أعرب الجانب القبرصي اليوناني عن استعداده لمواصلة المناقشات لكنه رفض فكرة أي جدول زمني ملزم، وذكر أنه لن يوافق على عقد مؤتمر متعدد الأطراف ما لم تتسم تسوية جميع المسائل الداخلية. وفي ١٤ أيار/مايو، أعلن السيد كريستوفياس رسميا أنه لن يترشح لإعادة انتخابه لرئاسة قبرص في عام ٢٠١٣، متذرعا بعدم إحراز تقدم في المفاوضات كعامل أساسي في قراره.

٤ - وإلى أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق بشأن كيفية إجراء المفاوضات الجوهرية، سيظل التركيز منصبا على مواصلة أعمال اللجان التقنية. فقد التزم الجانبان بتنشيط اللجان، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨ خلال المرحلة التحضيرية للمحادثات بهدف ''تحسين الحياة اليومية للقبارصة''. وتتناول تلك اللجان مجالات شتى من قبيل الجريمة والمسائل الجنائية والمسائل الاقتصادية والتجارية والتراث الثقافي وإدارة الأزمات والمسائل الإنسانية والصحة والبيئة. ويجري النظر أيضا في إحياء اللجان المعنية بفتح معابر جديدة والبث الإذاعي ووضع مقترحات بشأن إنشاء لجان تقنية إضافية وغير ذلك من التدابير الممكنة لبناء الثقة.

ثالثا - أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

٥ - تهدف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أولا وقبل كل شيء إلى منع تجدّد القتال، والمساهمة في الحفاظ على القانون والنظام وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وتتطلب ولايتها التوفيق، قدر الإمكان، بين الاعتبارات الأمنية والحفاظ على الوضع العسكري القائم، مع تمكين القبارصة الذين يعيشون ويعملون في المنطقة العازلة من متابعة ممارستهم الأنشطة المدنية والتمتع بحياة كاملة ومنتجة. ويؤدي هذا النهج، متى كان موفّقا، إلى بناء الثقة بين الطائفتين، ويسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة دعما لعملية السلام.

ألف - منع تجدُّد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص صون سلامة المنطقة العازلة واستقرارها. واستمر الاتجاه الهبوطي للانتهاكات العسكرية المرتكبة على يد القوتين المتواجهتين. ولا يزال التعاون بين قوة الأمم المتحدة والقوتين المتواجهتين يتسم بحسن النية والاحترام المتبادل الذي يمكّن من إقامة علاقة إيجابية مع التسلسل القيادي لكل منهما.

٧ - ولم تنفّذ القوتان المتواجهتان أي تدريبات عسكرية كبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، يظل تدخل قوة الأمم المتحدة اليومي النشط، من خلال

اضطلاعها بمهام المراقبة والإبلاغ والاتصال، مهما في منع اتخاذ أي تدابير بسيطة قد تثير ردود فعل من أي جانب من الجانبين. ومعظم هذه الأنشطة يقع في مناطق محيطة بنيقوسيا، حيث تنتشر كل قوة من القوتين المتواجهتين على مقربة من الأخرى، ويتعلق أساسا بعدم الانضباط. وتواصل البعثة إشراك القوتين المتواجهتين فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة العسكرية، من قبيل إخلاء مراكز المراقبة في هذه المناطق و/أو إغلاقها.

٨ - وفي الوقت نفسه، لا تزال التحديات لسلطة قوة الأمم المتحدة التي تطرحها أنشطة المدنيين مستمرة، بحيث باتت الآن تشكّل غالبية الحوادث التي تقع في جميع أنحاء المنطقة العازلة. وبوجه خاص، ولا تزال ممارسة الأنشطة الزراعية بدون ترخيص في أراض متنازع عليها والصيد في مناطق تقع على مقربة من خطّي وقف إطلاق النار للقوتين المتواجهتين ودوريات الأمم المتحدة تؤدي إلى توترات في المنطقة العازلة. وقد عملت قوة الأمم المتحدة عن كثب مع سلطات الجانبين لحل هذه المسائل.

٩ - ويستمر وجود المواقع العسكرية المبلّغ عنها سابقا التي أنشأتها القوتان المتواجهتان في منطقة ديرينيا، وذلك في انتهاك للوضع القائم في المنطقة. واحتفظت القوات التركية بنقطة التفتيش في جيب لوروجينا؛ وقامت أيضا بعمليات تفتيش منتظمة لمركز الاتصال في ستروفيليا وتجاوز مرارا عدد أفراد قواتها في هذا المركز العدد المقرر، وذلك في انتهاك للوضع العسكري القائم. وتُحمّل الأمم المتحدة حكومة تركيا المسؤولية عن الوضع القائم في فاروشا.

١٠ - واستمرت التوترات المرتبطة بالتنقيب عن الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لقبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شباط/فبراير، وعقب تأكيد وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعية قبالة الساحل الجنوبي من الجزيرة، طرحت قبرص مناقصة دولية للتنقيب عن الهيدروكربون قبالة الساحل أبدى عدد من الشركات العالمية منذئذ اهتماما بها. وردا على ذلك، أصدرت وزارة خارجية تركيا بيانين، اعتبرت فيهما هذه الأعمال بمثابة حكم مسبق يمس بحقوق طائفة القبارصة الأتراك، وادعت أن أجزاءً من المناطق التي ستشملها أعمال التنقيب تتداخل مع جرفها القاري. واحتج الجانب القبرصي التركي أيضا علنا على هذه المسألة.

باء - إزالة الألغام

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الجانبان في منع الوصول إلى المناطق الملغومة الأربع المتبقية في المنطقة العازلة لأغراض إزالة الألغام، وهي مناطق توجد إحداها في جنوب فاروشا التي تسيطر عليها القوات التركية، وتوجد ثلاث منها في جيب لوروجينا الواقع تحت

سيطرة الحرس الوطني. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام لتشمل مناطق خارج المنطقة العازلة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، ظلت عملية إزالة الألغام معلقة.

١٢ - وفي ٤ نيسان/أبريل، واحتفالا باليوم الدولي للتوعية بالألغام، افتتحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والمفوضية الأوروبية، معرضا فنيا في دار التعاون الواقعة بوسط نيقوسيا في المنطقة العازلة. وشملت المناسبة عرض مقطع فيديو ونشرة إعلامية أنتجهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلقيان الضوء على استمرار خطر الألغام في قبرص، وحظيت بتغطية واسعة من وسائط الإعلام على جانبي الجزيرة.

١٣ - وفي أواخر أيار/مايو، شرع الحرس الوطني، تحت مراقبة قوة الأمم المتحدة، في إزالة الألغام المضادة للأفراد من إحدى مناطقه الملغومة في المنطقة العازلة، وذلك بهدف الامتثال لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي الوقت نفسه، قرر الحرس الوطني عدم إزالة ألغامه المضادة للدبابات.

جيم - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

١٤ - لا تزال المنطقة العازلة تشهد تزايدا مطردا في عدد المشاريع المدنية التي يقترحها أفراد من الطائفتين وتقرّها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومن بينها مشاريع في مجالات الزراعة وبناء المساكن والتجارة فضلا عن مبادرات 'خضراء' من قبيل الزراعة باستخدام أسمدة عضوية ومشاريع الطاقة الشمسية. ودعما لهذه الأنشطة، بما يشمل التمكين من استخدام الأراضي الزراعية، تعمل قوة الأمم المتحدة على تيسير توفير الخدمات الأساسية وصيانة البنية التحتية الأساسية في المنطقة العازلة، من قبيل الطرق والمجاري المائية والإمدادات الكهربائية. وقد برهنت الطائفتان على استعدادهما للتعاون فيما يتعلق بهذه القضايا على الصعيد التقني.

١٥ - وتدعم قوة الأمم المتحدة من حيث المبدأ إقامة مشاريع مدنية في المنطقة العازلة تماشيا مع ولايتها المتمثلة في المساهمة في إعادة الأوضاع إلى طبيعتها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أذنت البعثة بتنفيذ ٣٤ مشروعا مدنيا من ٤١ طلبا ورد إليها. إلا أن البعثة تعارض بشدة الأنشطة المدنية غير المأذون بها، بما في ذلك أعمال التشييد، التي قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة العازلة. وقد حثت البعثة السلطات المختصة من الجانبين على تقديم دعمها الكامل لضمان تقيّد الأفراد والمنظمات بنظام البعثة المتعلق بإصدار التصاريح وحثت

على أن تتخذ المحاكم إجراءات عاجلة في القضايا المعلقّة المتصلة بالاعتداء على أفراد قوة الأمم المتحدة وإلحاق أضرار بممتلكات الأمم المتحدة.

١٦ - وكان تشييد حرم جامعي مجاور لبلدة بيلا بدون ترخيص مثار قلق بوجه خاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فنظرا لكون بيلا البلدة الوحيدة المختلطة في المنطقة العازلة، دأبت قوة الأمم المتحدة منذ فترة طويلة على بذل جهود لبناء الثقة بين الطائفتين، بما يشمل الإشراف على ترتيبات أمنية فريدة من نوعها. إلا أن التدفق المتوقع لَمن قد يصل عددهم إلى ٢ ٠٠٠ من القبارصة والطلاب الأجانب الوافدين، والذي قد يضاعف تعداد سكان بيلا الحالي، قد أثار مخاوف تتعلق بالأمن والقانون والنظام. إذ لا يحتفظ أي من الجانبين بوجود شرطة متفرغة تابعة له في بيلا، حيث تمثل قوة الأمم المتحدة، بالنسبة للطائفتين، نقطة الاتصال الأولى فيما يتعلق بمسائل القانون والنظام. وتتواصل المناقشات بين قوة الأمم المتحدة والأطراف المهتمة بالأمر من أجل تحديد الترتيبات اللازمة للسماح بفتح الحرم الجامعي.

١٧ - وإضافة إلى إدارة المنطقة العازلة، واصلت قوة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية أسبوعيا إلى ٣٤٧ من القبارصة اليونانيين و ١٢٦ من الموارنة في الشمال، وتيسير إيجاد حلول لاحتياجاتهم من الرعاية الطبية والصحية الطويلة الأجل، التي ما زالت تشكل تحديا رغم استمرار التزام البعثة بهذه المسألة. وواصلت قوة الأمم المتحدة رصد حالة رفاه القبارصة الأتراك في الجنوب، بما في ذلك ما يتعلق بوصولهم إلى أماكن العبادة، مثل مسجد هالة سلطان التقي قرب لارناكا. ولم تطرأ أي مستجدات فيما يتعلق بإنشاء مدرسة ابتدائية لتعليم اللغة التركية في ليماسول. ولم تتلق قوة الأمم المتحدة أي رد من السلطات القبرصية التركية بشأن الطلب الذي قدمته تسع أسر مارونية وأسرتين من القبارصة اليونانيين من أجل الإقامة الدائمة في قراهم التقليدية في الشمال.

١٨ - وساعدت قوة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية والإنسانية المتصلة بحبس تسعة قبارصة أتراك في الجنوب وماروني واحد في الشمال، والاحتجازات المؤقتة لأفراد في الجانبين. وقامت البعثة بزيارات إلى مرافق الاحتجاز للتحقق من أحوال المحتجزين الذين يقضون أحكاما بالسجن لدى الطائفة الأخرى وما يتلقونه من رعاية فيها. ويسرت القوة أيضا زيارات أفراد أسرهم لهم وحصولهم على تمثيل قانوني وخدمات الترجمة الشفوية وكانت حاضرة أيضا أثناء جلسات المحاكم وذلك لضمان الثقة في الإجراءات القضائية المتبعة في الطائفة الأخرى.

١٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التعاون بين الطائفتين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت البعثة تنظيم أكثر من ٩٣ مناسبة مشتركة

بين الطائفتين، شارك فيها أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين. وعُقدت في فندق ليدرا بالاس اجتماعات منتظمة بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت رعاية سفارة سلوفاكيا. ونُظمت مناسبات أخرى شملت ملتقيات رياضية ومهرجانات ثقافية ومناسبات تثقيفية عن الاقتصاد في استهلاك المياه والتوعية البيئية واجتماعات بشأن مسائل محددة تثير قلق زعماء الطائفتين على الصعيد المحلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت قوة الأمم المتحدة تنظيم ١١ مناسبة دينية واحتفالية شارك فيها نحو ٨٥٠ ١ شخصا، عُقدت في المنطقة العازلة أو استلزمت عبورها.

٢٠ - ودعمت قوة الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المشاريع المشتركة بين الطائفتين التي اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه المحليون بتنفيذها، بتمويل مقدم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وفي آذار/مارس، نشرت جمعية الحوار والأبحاث في مجال التاريخ، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني تضم أعضاءً من الطائفتين ومقرها في المنطقة العازلة بين معبرَي فندق ليدرا بالاس، مواد تعليمية تهدف إلى التشجيع على اتباع نهج متعدد المنظورات لتدريس تاريخ الجزيرة في مدارس الطائفتين. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي لترميم مواقع التراث الثقافي على جانبي الجزيرة. وتواصل أيضا التعاون بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحقيق استقرار المباني في معبر شارع ليدرا/لوكماسي.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدّت قوة الأمم المتحدة دورا فعالا في تيسير عدد من تحقيقات دوائر الشرطة لدى كل من الطائفتين في الجرائم التي وقعت داخل المنطقة العازلة. وواصلت غرفة الاتصالات المشتركة تيسير تبادل المعلومات والتعاون بين الجانبين بشأن المسائل الجنائية، بتبادل ما بلغ مجموعه ٤٣ طلب معلومات و ٢٧ ردا. ويناقش الجانبان أيضا إنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن الجريمة سيجري تعهدها في غرفة الاتصالات المشتركة.

٢٢ - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية خمسة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير يسّرتها شرطة قوة الأمم المتحدة. ووافقت اللجنة على سلسلة من المبادرات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٢، من بينها تنظيم مهرجان مشترك بين الطائفتين يهدف إلى توعية الشباب على جانبي الجزيرة بالأخطار التي يشكلها تعاطي المخدرات والكحول.

٢٣ - وخلال الفترة الممتدة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، سجلت قوة الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ٧٤٠ عملية عبور رسمية من خلال

المنطقة العازلة، مقارنة بالفترات السابقة. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى أيار/مايو ٢٠١٢، بلغت قيمة البضائع التي عبرت من الشمال إلى الجنوب نحو ٥٧٦ ٢٥٥ ١ يورو، وهو ما يمثل زيادة نسبتها نحو ٥٧ في المائة عن الفترة التي شملها التقرير السابق. وارتفعت قيمة البضائع التي نُقلت في الاتجاه المعاكس ٤٤٨ ٨٥٧ ٨ يورو، وهو مبلغ ظل أعلى من المعتاد نتيجة للإمداد بالكهرباء للمساعدة على تغطية أوجه النقص في الكهرباء في الجنوب.

٢٤ - ولا يزال التقييم العام لسير عمليات العبور إيجابيا. ومع ذلك، سُجّل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدد من حالات فرض قيود على عبور القبارصة الأتراك والسائحين الأجانب القادمين من الشمال إلى الجنوب، والذي يدعي الجانب التركي القبرصي أنه يضر باقتصاده، وكذلك على عبور الأشخاص في الاتجاه المعاكس. غير أن تلك حالات قليلة، ولا يبدو أنها تجسد سياسة متعمدة.

٢٥ - ولم تعقد اللجنة المعنية بالمعابر، التي كلّفها زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالتوصل إلى اتفاق بشأن المعابر الجديدة، أي اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم تعامل قوة الأمم المتحدة مع الجانبين، لم يتسنّ التوفيق بين موقفيهما إزاء مواقع المعابر الجديدة.

٢٦ - وواصلت شرطة قوة الأمم المتحدة توفير الحراسة للقوافل التي تنقل مدنيين من القبارصة الأتراك وإمدادات إنسانية عبر المنطقة العازلة إلى كوكينا/إيرنكوي، وذلك في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين زعيمي الطائفتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي حين تظل حركة مرور المدنيين عبر المعبر غير متأثرة، قدّم الجانب القبرصي التركي عددا من طلبات الحصول على حراسة رسمية بوتيرة تتجاوز بكثير الوتيرة المتفق عليها، بحيث تبلغ ست حراسات في أسبوع واحد، وتكون أحيانا مرتين يوميا.

٢٧ - ومنذ أواخر عام ٢٠١١، احتلت مجموعة من المتظاهرين معبر شارع ليدرا/لوكماسي في وسط مدينة نيقوسيا. وفي حين أن الاحتجاج قد تضاءل خلال تلك الفترة، فإن ذلك التجمع شكّل خطرا على الأمن والصحة والسلامة العامة. ورصدت قوة الأمم المتحدة الحالة عن كثب وأجرت اتصالات مع الجانبين لضمان عدم تقويض وجود المتظاهرين للحالة الأمنية في المعبر أو سلاسة عمليات المرور من خلاله. وفي حزيران/يونيه أتاحت مغادرة آخر المتظاهرين المنطقة عودة الأوضاع إلى طبيعتها.

٢٨ - وتستمر القيود المفروضة من حين لآخر على موظفي الأمم المتحدة المنحدرين من أصول قبرصية يونانية والساعين إلى الاضطلاع بمهامهم في الشمال.

رابعا – اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين

٢٩ – واصلت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ مشروعها المشترك بين الطائفتين المتعلق باستخراج رفات المفقودين وتحديد هوياتهم وإعادتهم إلى ذويهم. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت أفرقة علماء الآثار المشتركة بين الطائفتين والتابعة للجنة قد استخرجت رفات أكثر من ٨٥٠ فردا على جانبي الجزيرة. وخضع رفات حوالي ٧٠٠ شخص مفقود للفحص في المختبر الأنثروبولوجي المشترك بين الطائفتين والتابع للجنة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وعقب تحليلات جينية لنحو ١ ٥٠٠ عينة، أعيد رفات أكثر من ٣٢٠ فردا إلى أسرهم حتى الآن، بما في ذلك رفات ٢١ فردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واللجنة ملتزمة بأن تظل التحليلات الجينية التي تقوم بها على أعلى مستوى من أفضل الممارسات الدولية. وتحقيقا لذلك الغرض، تعكف اللجنة حاليا على وضع الصيغة النهائية لعقد لإجراء تحليل الحمض النووي يبرم مع المختبر الوراثي التابع للجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت قدرة اللجنة على الوصول إلى المناطق العسكرية في الشمال مقيدة.

خامسا – الجوانب المالية والإدارية

٣٠ – اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٥/٦٥، مبلغا قدره ٥٦,٥ مليون دولار للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويشمل ذلك المبلغ تبرع حكومة قبرص، الذي يمثل ثلث صافي تكاليف القوة، أي ما يعادل ١٨,٠ مليون دولار، وتبرع حكومة اليونان البالغ ٦,٥ ملايين دولار. وإني أدعو البلدان والمنظمات الأخرى أن تتبرع بالمثل، بهدف خفض ذلك الجزء من تكاليف القوة الذي تغطيه الأنصبة المقررة.

٣١ – وقد وافقت اللجنة الخامسة، خلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والستين المستأنفة للجمعية العامة، على الميزانية بمبلغ إجمالي قدره ٥٤,٦ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهي ميزانية لم تبتّ فيها الجمعية بعد.

٣٢ – وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٢ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق على القوة ستقتصر على المبلغ الذي تعتمده الجمعية العامة.

٣٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ما قدره ١٥,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١,٣٦ بليون دولار.

٣٤ - وقد سُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ فقط، على التوالي، نظرا لتأخّر استلام الأنصبة المقررة.

سادسا - ملاحظات

٣٥ - إن استمرار انخفاض العدد الإجمالي للانتهاكات العسكرية جدير بالترحيب. وينبغي للقوتين المتواجهتين أن تستفيدا من هذا الاتجاه الإيجابي وتنخرطا مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن التدابير العسكرية لبناء الثقة. ومن الضروري أيضا أن يحترم السكان المحليون وتحترم السلطات المحلية سلطة القوة في المنطقة العازلة. وتشكّل الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة نتيجة طبيعية لتزايد الشعور بالأمن عموما. بيد أن هذه الأنشطة لن تسهم في عملية المصالحة، إلا إذا أديرت على نحو يعزز الثقة والتعاون. ولذلك أدعو سلطات الجانبين إلى أن تقدم دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية المنوطة بها.

٣٦ - ويشكّل استمرار التوترات والكلام الخطابي حول قبرص بخصوص استغلال الموارد الطبيعية مصدرا للقلق. وفي هذا السياق، أدعو جميع الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتجنب زيادة حدة التوترات، التي قد تنعكس سلبا على الحالة الأمنية في الجزيرة أو حولها، بما في ذلك في المنطقة العازلة. ومن المهم ضمان أن تعود كل ثروة من الموارد الطبيعية تُكتشف حديثا، وتخص القبارصة كافة، بالنفع على كلتا الطائفتين. ويشكل هذا التطور حافزا قويا آخر لإيجاد حل دائم لمشكلة قبرص، ويحدوني الأمل أن ذلك قد يولّد تعاونا أعمق لما فيه الخير لجميع أصحاب المصلحة في المنطقة.

٣٧ - ومن المؤسف أن القيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة المحليين لا تزال قائمة. فالمنظمة تعتبر تنقل حركة جميع موظفي الأمم المتحدة مسألة مبدأ وضرورة تقتضيها الاحتياجات التنفيذية لقوة الأمم المتحدة. وإنني أدعو السلطات القبرصية التركية إلى احترام ذلك المبدأ.

٣٨ - ولا أزال أعتقد أن إقامة روابط واتصالات اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية، أو في مجالات أخرى مشابهة، ستؤثر تأثيرا إيجابيا في المفاوضات. فمن شأن هذه الاتصالات أن

تعزز مشاعر الثقة بين الطائفتين وتساعد على معالجة الشواغل المتعلقة بالعزلة التي أعرب عنها القبارصة الأتراك. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين لن يسهم في تيسير إعادة التوحيد في نهاية المطاف فحسب، بل سيعزز أيضا احتمالات تحقيقها. وفي سياق عملية سلام تحظى بتأييد دولي، لن تؤدي الجهود العكسية سوى إلى نتائج عكسية.

٣٩ - ويسرّ الأمم المتحدة أن تواصل تقديم الدعم للعمل البالغ الأهمية المُضطلع به لصالح أسر الضحايا، وذلك من خلال دعمها للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين. وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجه اللجنة، فإني أعتمد على دعم جميع الأطراف للحفاظ على الطابع غير السياسي والمشترك بين الطائفتين لعمل اللجنة، ولتمكينها من الاضطلاع بالولاية المنوطة بها امتثالا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، أحث جميع الأطراف، مرة أخرى، على ضمان قدرة اللجنة على تلبية احتياجاتها المتعلقة باستخراج الجثث في جميع أنحاء الجزيرة، وذلك بأن تتيح إليها سبل الوصول دون قيد، بما في ذلك في المناطق الخاضعة للمراقبة العسكرية في الشمال.

٤٠ - وفي حين يُجري الحرس الوطني حاليا عملية إزالة جزئية للألغام في منطقة ملغومة واحدة بالمنطقة العازلة، لا تزال في الجزيرة حقول ألغام سواء في المنطقة العازلة أو خارجها. وأهيب بالطرفين أن يقوما، دون تأخير، بتيسير الوصول إلى المناطق الملغومة المتبقية داخل المنطقة العازلة وخارجها، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٢٦ (٢٠١١). والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الطرفين في تحقيق تطلعهما إلى جعل قبرص خالية من الألغام.

٤١ - وكما ذكرت قبل عام فيما يتعلق بالمعابر الجديدة، كان موقف الطرفين من مسألة إنشاء معبر جنوب أبليكي/أبليتش في منطقة ليفكا/ليفكي إيجابيا. وقد دعوت في ذلك الوقت، الطرفين إلى الأخذ بنهج عملي المنحى قائم على النتائج، بهدف التمكين من زيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الطائفتين. وأشعر بخيبة أمل لأنه على الرغم من إبداء الطرفين استعدادهما لفتح معابر أخرى، لم يحرز أي تقدم منذ ذلك الحين.

٤٢ - ولا تزال قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا مهماً في الجزيرة بالمحافظة على المنطقة العازلة والمساهمة في استتباب الهدوء وحل مختلف المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية لكلتا الطائفتين. فهي تؤدي أنشطتها بتعاون وثيق مع بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها، بقيادة مستشاري الخاص، وجهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة في الجزيرة. ولذا أوصي بأن تُمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر، تنتهي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٤٣ - وكما ذكرت أعلاه، بلغنا مرة أخرى مرحلة من عملية المفاوضات يتعين فيها على الجانبين أن يتوصلا إلى اتفاق بشأن المحادثات وسبل المضي قدما فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع كلا الجانبين على العمل عن كثب مع مستشاري الخاص وفريقه، اللذين يظلان رهن إشارتهما. وعلاوة على ذلك، ما زلت أشجع الزعماء السياسيين في قبرص على أن يؤيّدوا تأييدا كاملا مفهوم وممارسة حوار أشمل يكفل أن تؤدي جهات المجتمع المدني الفاعلة دورا مجديا في عملية السلام.

٤٤ - وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١)، ستواصل الأمانة العامة مشاركتها في التخطيط للطوارئ فيما يتصل بالتسوية. وستظل عملية التخطيط مسترشدة بما يستجد من تطورات في المفاوضات وبآراء الطرفين فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، سأُبقي عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قيد الاستعراض الوثيق، مع مراعاة التطورات المستجدة في الميدان وآراء الطرفين، وسأعود إلى مجلس الأمن بتوصيات، حسب الاقتضاء، من أجل إجراء مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستويات قوامها ومفهوم عملياتها، حالما تستدعي الضرورة ذلك. وكما أبلغت المجلس في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/746) فيما يتعلق بالتقييم الموسع لوجود الأمم المتحدة في قبرص، لا تزال المناقشات الداخلية مستمرة بشأن النطاق المحتمل لهذه العملية وتوقيتها.

٤٦ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لكل من ممثلتي الخاصة ورئيسة البعثة، ليزا م. بوتنهايم، وقائد القوة، اللواء تشاو لي، وللعاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص رجالا ونساءً، لما أبدوه من كفاءة والتزام في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمستشاري الخاص، ألكسندر داونر، وفريق المساعي الحميدة.

المرفق

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين[أ]	٢٩٥
النمسا	٤
كندا	١
الصين[ب]	٢
هنغاريا	٨٤
سلوفاكيا[ج]	٢٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٧٢
المجموع	**٨٥٨**

البلد	شرطة الأمم المتحدة
أستراليا	١٥
البوسنة والهرسك	٩
كرواتيا	٤
السلفادور	١
الهند	٦
أيرلندا	١٧
إيطاليا	٤
الجبل الأسود	٤
أوكرانيا	٦
صربيا	٢
المجموع	**٦٨**

(أ) تشمل الوحدة الأرجنتينية جنودا من البرازيل (١) وشيلي (١٥) وباراغواي (١٤).

(ب) تستخدم الصين وظيفة كندية شاغرة ووظيفة بريطانية شاغرة في مقر القوة.

(ج) تشمل الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٢) وصربيا (٤٦).

خريطة

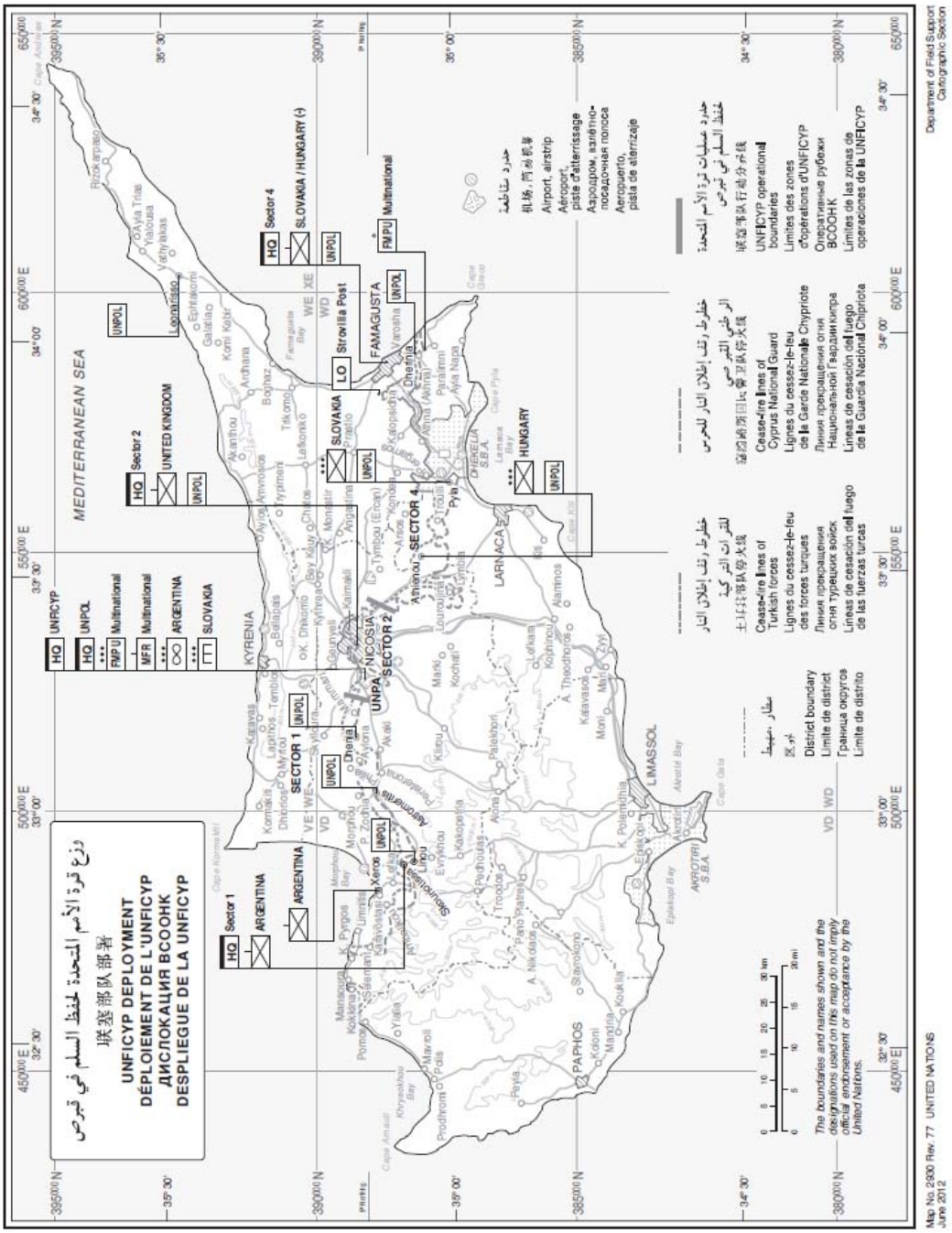
UNFICYP DEPLOYMENT
DÉPLOIEMENT DE L'UNFICYP
ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНК
DESPLIEGUE DE LA UNFICYP
MEDITERRANEAN SEA
KYRENIA
NICOSIA
LARNACA
LIMASSOL
PAPHOS
FAMAGUSTA
Strovilia Post
Sector 1
Sector 2
Sector 4
UNFICYP
UNPOL
ARGENTINA
UNITED KINGDOM
SLOVAKIA
SLOVAKIA / HUNGARY (-)
HUNGARY
Multinational
Airport, airstrip
Ceasefire lines of Turkish forces
Ceasefire lines of Cyprus National Guard
UNFICYP operational boundaries
District boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 2930 Rev. 77 UNITED NATIONS
June 2012
Department of Field Support
Cartographic Section